- المطلب الأول: نظام الحكم في الإسلام:

مفهوم نظام الحكم في الإسلام: هو إطار متكامل من الأحكام والمبادئ الشرعية المترابطة، المستمدة من القرآن الكريم وسنة المعصوم(عليه السلام)، يهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد والجماعات، وضبط العلاقات الاجتماعية والسياسية، وتحقيق المصلحة العامة، ومنع الفساد والظلم، من خلال ممارسة السلطة بوصفها أداة لإرساء الاستقرار، ووضع السياسات، واتخاذ القرارات ضمن ضوابط شرعية محددة تضمن التوازن بين الحقوق والواجبات في المجتمع الإسلامي.

١. **نظريات الحكم في الإسلام:**

إنَّ معرفة نظريات الحكم في الإسلام تقتضي بيان مجموعة أمور هي:

أ. **ضرورة وجود حاكم:** تُعدّ ضرورة وجود حاكم للبشر من المرتكزات الأساسية في الفكر الإسلامي؛ إذ إن الحاكمية المطلقة لله تعالى لا يمكن أن تتحقق بصورةٍ مباشرة بين الخالق والمخلوق، فلا يظهر الله (عز وجل) بذاته أو بصورة إنسان، ولا يرسل ملائكة لتحكم الناس كما دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ (سورة الأنعام: ٨-٩).

ومن هنا اقتضت الحكمة الإلهية أن يُعيَّن خليفة بشري في الأرض يحكم بإذن الله تعالى، فتكون ولايته في حقيقتها ولاية اعتبارية مستمدة من الله، مقيدة بحدود شرعه وتعاليمه، وليس له أن يخالفها ولو بأبسط الأمور.

ب. **ولاية الأنبياء والرسل،** كان الأنبياء والرسل(عليهم السلام) على رأس هذا الهرم المختار من الله (عز وجل) كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (سورة النساء: ٦٤ ، ٦٥)، وقال سبحانه: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (سورة الأحزاب: ٦). وبذلك ثبتت الولاية التشريعية والتنفيذية لرسول الله محمد ﷺ على الأمة، باعتباره المبعوث من الله تعالى، والمرجع الأعلى في التشريع والحكم والقضاء وعلى هذا إجماع المسلمين.

ت. **الخلاف بعد رحيل النبي،** بعد رحيل الرسول الأكرم ﷺ وقع الخلاف بين المسلمين حول طبيعة الخلافة ومن يخلفه إلى فريقين، فريق ذهب إلى أن الخلافة ثابتة بالنص والتعيين، وأن الإمامة

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

المبحث الخامس
الإسلام والديمقراطية

لا ريب في أنّ الدين الإسلامي جاء لتحقيق السعادة للإنسان في الدارين، فجاء بنظام شامل وعام بيّن فيه مجموعة من القواعد والنظم ما يترتب عليها من آثار في هذه الدنيا وما بعدها؛ للحفاظ على المصالح العليا للنوع الإنساني، وبذلك يكون الإسلام قائما على مبدأ الشمولية، إذ لا يقتصر على الجانب الديني أو الأخلاقي فحسب، بل يمتد ليشمل جميع مفاصل الحياة، كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيرها، مستنداً إلى قيم العدل والإحسان والحرية والمساواة، بما يجعله نظاما عالميا قادرا على معالجة تحديات الإنسان في كل زمان ومكان، إذ يقول تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة سبأ: ٢٨).

وهذا تجسد في التشريع القرآني والسنة المطهرة عبر رسم معالم حياة الإنسان إذ يقول تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (سورة القصص: ٧٧)، وكذلك رسم معالم دولة العدل والإحسان والرحمة؛ إذ ترتبط السلطة بالمسؤولية وتخضع للرقابة الإلهية والمجتمعية، وأن الإسلام بمرونته التشريعية، وسماحته في مواكبة مستحدثات المسائل قادر على استيعاب متغيرات العصر دون أن يفقد ثوابته، ويتجلى الطابع العالمي للإسلام بوصفه منهجاً حضارياً متكاملاً يحقق كرامة الإنسان وصيانة حقوقه.

ومن هنا لا نجد صعوبة في بيان موقف الإسلام من الديمقراطية، وإن كان هذا البحث من أكثر البحوث إثارة للجدل في الفكر السياسي المعاصر، إذ يتصور عدد من المفكرين وجود تقاطع بين البعد الديني والبعد المدني، فاستنبطوا التوتر بين الثابت الشرعي والمتغير السياسي، ولعل منشأ ذلك هو انطلاق رؤيتهم القائمة بأنّ أساس الحكم في الإسلام هو مبدأ السيادة الإلهية ووجوب تحكيم الشريعة، بينما أساس الحكم في الديمقراطية ينطلق من مبدأ السيادة الشعبية وحرية التشريع.

ولتوضيح الرؤية الإسلامية كاملة تجاه الديمقراطية لابد من بيان أمرين: الأول نظام الحكم في الإسلام، والثاني: مواطن الاختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والديموقراطية.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

❖ **البُعد الثقافي والسلوكي للديمقراطية:** تتطلب الديمقراطية فكراً يؤمن بها وسلوكاً يُجسدها. وبدون هذا التلازم، تصبح الديمقراطية مجرّد شكل فارغ لا تدعمه قاعدة شعبية واعية.

❖ **ضرورة التنشئة الديمقراطية:** بناء الفكر الديمقراطي وترجمته إلى ممارسة فعلية يستلزم تنشئة اجتماعية – سياسية تأخذ بعين الاعتبار تعزيز قيم الحوار، والمشاركة، والمواطنة الفاعلة.

❖ **خصوصية النماذج الديمقراطية:** لا توجد ديمقراطيتان متطابقتان، فالديمقراطية تتكيف مع الخصوصيات الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع، ما يجعل من كل تجربة ديمقراطية نموذجاً فريداً بحد ذاته.

❖ **الطبيعة المثالية المتطورة للديمقراطية:** ما تزال الديمقراطية تمثل نموذجاً مثالياً يصعب تحقيقه بشكل مطلق، لكنها تتيح آفاقاً مفتوحة للتطور المستمر وتحسين الأداء السياسي.

❖ **الارتباط بين الوعي والديمقراطية:** لا يمكن ترسيخ الديمقراطية في بيئات يغلب عليها الجهل، إذ إن المجتمعات غير الواعية قد تمنح الشرعية للاستبداد، ولو بصورة غير مباشرة.

❖ **علاقة الديمقراطية بالحريات:** تُعد الحريات العامة من أبرز مكونات الديمقراطية، وأي استهداف لها يُعد استهدافاً صريحاً لجوهر النظام الديمقراطي.

❖ **المواطنة في النظام الديمقراطي:** في الأنظمة الديمقراطية تختفي ثنائية "الحاكم والمحكوم"، إذ يصبح المواطن فاعلاً في اختيار السلطة وصناعة القوانين والسياسات العامة عبر ممثليه أو بشكل مباشر، ويمارس دوره في الرقابة والمساءلة، ويظل في الوقت ذاته محكوماً بهذه القوانين والقرارات، ولا يفقد هذا الدور إلا إذا تنازل عنه طوعاً بعزوفه عن المشاركة السياسية.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner